استعدت القبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك
وليس واحد منها يقترن بالحيوانية اولا يحصل للحيوان استعداد
النطق بل هو السابق وهذه توابع انتهى باختصار واذا علمت ذلك
عرفت ان الظاهر اسقاط المص قوله اللغوي ليكون المعنى ان ذلك
التمييز في الماهيات الاعتبارية مستفاد من الوضع اي وضع كان وقوله
او العرض العقلي اي في الماهيات الحقيقية ومما يشكل على قوله
اللغوي انه لا يبحث في موضوع اللغة عما يميز الداخل من الخارج
وغايته ما بين انه مدلولات الالفاظ فليحرر قوله اي كلما وجدت
الخ تفسير الطرد والعكس بما ذكر مبني على ما نقله المص عن
الغزالي وابن الحاجب قوله فلا يرد قوله دون العكس قد يقال انه صحيح
وان المراد ان شرط الخاصة من حيث هي لا يفيد كونها مساوية
وحاصله ان شرط الخاصة مطلقا الطرد دون العكس وشرط التي يكون
معرفة المساواة ويلزم من ذلك ان تكون مطردة منعكسة ويدل
لذلك قوله كالعلة الشرعية فانها مطردة لا منعكسة لانه قد يوجد
التحريم من غير اسكار لضرر ونحوه وبهذا يعلم انه لا يصح ان يعول
المص والعكس قوله وعكس ذلك في الفصل قبله اي حيث قال ان العلم
يعرف بالقسمة والمثال وفي شرح المطالع ان التعريف ان كان بنفس
الذاتيات والعرضيات فهو التعريف بالمثال وهو بالقوة تعريف
بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون امرا عارضا ومن هذا القبيل
تعريف الكليات بالجزئيات كقولنا الاسم كزيد والفعل
كضرب والمعقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والجهل
كالظلمة انتهى وقوله لان وجه المشابهة يكون امرا عارضا
باعتبار الاغلب والا فقد يكون ذاتيا كما يقال الانسان كالملك
في كونه كل ناطقا والفرس كالاسد في كون كل منهما حيوانا قوله
اي صادق عليهما اي محمول والضمير في عليهما راجع للنفس
والحقيقة وهما بمعنى واشار بقوله نفسي الى ان المراد من الحقيقة
الماهية مع قطع النظر عن اعتبار تحققها الخارجي قوله فيرجع
كلامه الى ان الحد الخ اي وذلك صحيح لان العام صادق على الخاص
ان يحمل عليه والظاهر انه لا مخالفة بين الاكثر والقاضي لان كلا

لا يمنع

لا يمنع ما قاله الاخر وفي مختصر ابن عرفة في كون الحد راجعا الى قول الحادي
او الى صفة المحدود نقل الامدي عن القاضي والاكثر ايضا وعلى
الثاني الحد والحقيقة عند قائله بمعنى واحد ورده القاضي بصحة
قول الباري تعالى له حقيقة ومنع قول له حد قلت انما خالف فيما
يحد لا مطلقا ولعله اختلاف في حال وهل هي الحد المعتبر في كونه
متوصلا به او ما وصل اليه به انتهى وفي قوله بصحة قول الباري
الخ نظر وقد ذكر المص عند قول جمع الجوامع وحقيقته مخالفة للحقايق
ما نصه وقول المص حقيقته تقتضي الجزم باثبات الحقيقة وذكر ابو
علي التميمي تلميذ الغزالي في التذكرة خلافا في الرب هل له ماهية
قال ونعني بالماهية ما سال بما كما قال فرعون وما رب العالمين
فمنهم من منعها وهم الفلاسفة ومنهم من اثبتها لانها من
لوازم الوجود العيني اذ يستحيل دخول الوجود المرسل في
قضية العقل بالاعيان ثم وجود الشيء عندنا نفسه وليس بصفة
زايدة عليه والنفوس مختلفة الحقايق بالضرورة وقد عاب ابن هبيرة
قول من قال لا يدري ما هيته وقال الصواب ان يقال لا نذكر له ماهية
في مقال ولا يخطر له كيفية ببال قوله وبذلك بطل القول بترادفهما
اي بكون الحد يدل على اجزا الماهية تفصيلا الخ وفيه ان ذلك لا يبطل
الترادف اذ مرجع الترادف كما يات الى كون اللفظ متكثرا والمعنى
واحدا ولا مدخل لاختلاف المعنى بالاجمال والتفصيل في ذلك قوله
وشرطه الخ ما احسن قول ابن الحاجب في مختصره وصورة الحد الجنس
الاقرب ثم الفصل وخلل ذلك نقص وخلل المادة خطا ونقص فالخطا
بجعل الموجود والواحد جنسا وكجعل العرضي الخاص بنوع فصلا
فلا ينعكس وترك بعض الفصول فلا يطرد قوله ان يوتي فيه بالجنس
القريب كان مراده ان ذلك شرط الحد التام اذ سيات ان الناقص
يكون بالفصل وحده قوله فصلا له اي مميزا فهو مجاز من اطلاق
الخاص وارادة العام اذ الفصل حقيقة انما يكون بالذاتيات
والكاتب والضاحك عرضيا قوله والجسم النامي ظاهره ان المجموع
جنس بعيد للانسان وكذا وقع في كتب المنطق وقد يقال الجنس
انما هو الجسم والنامي فصل بعيد قوله لخروج ما عدا الانسان

Copyright © King Saud University